الأمم المتحدة S/2012/478

مجلس الأمن

Distr.: General
22 June 2012
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم رسالة مؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢ موجهة من جان بينغ، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، يحيل بها البيان الصادر عن الاجتماع ٣٢٣ لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، المعقود في نيويورك في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) **بان** كي - مون

060712 290612 12-38605 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

رسالة مؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي

إلحاقا برسالتي المؤرخة ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢، التي أحيلت بها نتائج الاجتماع الافتتاحي لفريق الدعم والمتابعة بشأن الحالة في مالي، الذي عُقد في أبيدجان، كوت ديفوار، يسرني أن أُحيل إليكم طيه البيان الصادر عن الاجتماع ٣٢٣ لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، المعقود في نيويورك في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (انظر الضميمة). ويشكل قرار ذلك المجلس عقد اجتماعه في نيويورك دليلا آخر على القلق البالغ الذي يساور الاتحاد الأفريقي إزاء الحالة السائدة في مالي، التي تتسم باستمرار احتلال جماعات إرهابية وإجرامية مسلحة للجزء الشمالي من البلد، من جهة، وباستمرار هشاشة المؤسسات التي أنشئت كجزء من العملية التي تستهدف الإعادة الكاملة للنظام الدستوري، من الجهة الأخرى. وأكد المجلس في بيانه، استنادا إلى البيانات السابقة الصادرة عن الاتحاد الأفريقي ونتائج اجتماع أبيدجان التي وافق عليها المجلس، على ضرورة الإعادة المبكرة لسلطة الدولة على الجزء الشمالي من البلد. ويقتضي تحقيق ذلك الهدف إجراء حوار بين الجماعات الراغبة في السعي من أجل التوصل إلى تسوية لما قد يكون لديها من مطالبات شرعية وذلك على أساس الاحترام التام لوحدة مالي وسلامتها الإقليمية، ونبذ التمرد المسلح ورفض أي صلة مع الجماعات الإرهابية والإجرامية. وفي الوقت نفسه، يجب بدء الاستعداد لاحتمال استعمال القوة ضد الجماعات الإرهابية والإجرامية وجميع الأفراد الذين يرفضون الحوار ويرفضون التعاون من أجل التوصل إلى تسوية سلمية مبكرة للأزمة.

وفيما يتعلق بالأزمة المؤسسية، كرر المجلس التأكيد على ضرورة زيادة الضغط على جميع الأفراد، المدنيين منهم والعسكريين، الذين تقوِّض أعمالهم العودة الفعلية إلى النظام الدستوري. وعلاوة على ذلك، ينبغي لنا أن نشجع الحوار بين الحكومة والنخبة السياسية وكذلك مع المجتمع المدني، من أجل بناء توافق آراء على أوسع نطاق ممكن بين الأطراف المعنية في مالي بشأن أفضل طريقة لمعالجة التحديات العديدة التي تواجه البلد.

وكجزء من هذه الاستراتيجية ذات الشقين، أذن المجلس للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مشيرا إلى تأييده السابق لتنشيط القوة الاحتياطية التابعة للجماعة الاقتصادية من أجل نشرها في مالي، بوضع الترتيبات الأمنية والعسكرية اللازمة للمساهمة في تحقيق الأهداف التالية: (أ) ضمان أمن المؤسسات الانتقالية من العمل في ظروف أكثر ملاءمة، و (ب) إعادة هيكلة قوات الدفاع والأمن في مالي وإعادة تنظيمها و (ج) إعادة بسط سلطة

الدولة على الجزء الشمالي من مالي، بما في ذلك مكافحة الشبكات الإرهابية والإجرامية. ولذ، أهاب المجلس بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يوافق، كمسألة عاجلة، على النشر المقرر لقوة تابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأن يقدم دعمه الكامل لما يُبذل حاليا من جهود لتحقيق هذه الأهداف.

ومن الواضح أن تقديم الدعم الذي يتطلبه نجاح النشر المقرر يستند إلى تحديد ولاية هذه القوة ومفهوم عملياتها بوضوح، فضلا عن زيادة بلورة الاستراتيجية العامة لتوجيه جهود الاتحاد الأفريقي. وفي ذلك الصدد، يسرني أن أوجه انتباهكم إلى أن المجلس قد طلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن تقوما على وجه السرعة، وبدعم من الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، وبالتشاور مع جميع البلدان المجاورة لمالي، باستكمال جميع الوثائق ذات الصلة، بما يشمل ولاية القوة المقررة ومفهوم عملياتها، تأييدا للطلب الرسمي المقدم إلى الأمم المتحدة للحصول على إذن بتوفير مجموعة من تدابير الدعم ممولة من المساهمات التي تقررها الأمم المتحدة. وستتخذ مفوضية الاتحاد الأفريقي تدابير عاجلة في هذا الصدد.

وليس من الضروري أن نشدد على خطورة الحالة السائدة في مالي. فاحتلال الجماعات الإرهابية والإجرامية المسلحة للجزء الشمالي من البلد يشكل، على وجه الخصوص، تهديدا خطيرا لدولة مالي ولبقية المنطقة، وللمجتمع الدولي بأسره. ومن الضروري أن تقدم الأمم المتحدة كل الدعم اللازم للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في سعيهما لمعالجة الحالة السائدة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتصرف بسرعة وبوحدة الهدف الضرورية. وسيؤدي أي تأخير إضافي إلى تعقيد التحديات التي تواجهنا ويزيد من صعوبة التعامل مع الحالة.

وأرجو ممتنا التفضل بتعميم هذه الرسالة بسرعة على أعضاء مجلس الأمن وإطلاعهم على الطلب الرسمي المقدم من الاتحاد الأفريقي للحصول على الدعم، وذلك كي ينظروا فيه ويتخذوا إجراء بشأنه.

(توقيع) جان **بينغ**

ضميمة

بيان صادر عن الاجتماع ٣٢٣ لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

اتخذ مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في اجتماعه ٣٢٣ المعقود في نيويورك في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، المقرر التالي بشأن الحالة في مالي:

إن المجلس:

١ - يحيط علما بالإحاطة التي قدمها مفوض مجلس السلم والأمن بشأن تطور الحالة في مالي، وكذلك بالبيان الذي أدلى به ممثل كوت ديفوار، باسم الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويحيط المجلس علما أيضا بمشاركة ممثلي البلدان الرئيسية (الجزائر وموريتانيا والنيجر)، بصفة مدعوين، وبالبيان الذي أدلى به ممثل النيجر؛

٢ - يشير إلى مقرراته السابقة بشأن الحالة في مالي، وبصفة خاصة بياناته المؤرخة ٢٠ آذار/مارس (PCS/MIN/COMM.(CCCXIV)) و ٣ و ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢ (PCS/PR/COMM.(CCCXVI)) و (PSC/MIN/COMM/2.(CCCXIX))، على التوالي.

٣ - يكرر الإعراب عن قلق الاتحاد الأفريقي إزاء استمرار احتلال الجزء الشمالي من مالي من قِبل الجماعات الإرهابية والإجرامية المسلحة العاملة في تلك المنطقة، وتزايد الصلات بين الشبكات الإرهابية والإجرامية، وإزاء انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها هذه الجماعات والظروف الإنسانية القاسية السائدة في الميدان؛

٤ - يكرر أيضا الإعراب عن قلق الاتحاد الأفريقي إزاء استمرار هشاشة المؤسسات التي أُنشئت كجزء من العملية التي تستهدف إعادة النظام الدستوري، وهو ما يدلّل عليه الاعتداء الجسدي غير المقبول على الرئيس المؤقت، السيد ديونكوندا تراوري، واستمرار تدخل العناصر العسكرية في إدارة عملية الانتقال وما يتصل بذلك من أعمال أخرى تقوّض سلامة عملية الانتقال؛

٥ - يثني مرة أخرى على رئيس بوركينا فاسو بليز كومباوري، وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وعلى رئيس كوت ديفوار الحسن درمان واتارا، الرئيس الحالي للجماعة، لما يبذلان من جهود مستمرة ولما حققاه من نتائج حتى الآن في سبيل الإعادة الكاملة للنظام الدستوري. ويكرر المجلس أيضا الإعراب عن تقديره الفائق لهما على عقد مؤتمر القمة الاستشاري في الوقت المناسب بشأن الحالة في مالي، في بلومي في

٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢، الذي شارك فيه رئيس جمهورية الكونغو دينيس ساسو نغيسو، الرئيس الحالي لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لشهر حزيران/يونيه ٢٠١٢؛ ورئيس بنن توماس بوني يايي، رئيس الاتحاد، ورئيس توغو فور إيسوزيما غناسينبه، ورئيس النيجر محمد يوسف؛ رئيس السنغال مكي صال؛ ورئيس وزراء مالي شيخ موديبو ديارا؛

٦ - يرحب بعقد الاجتماع الافتتاحي لفريق الدعم والمتابعة بشأن الحالة في مالي، في أبيدجان، كوت ديفوار، في ٧ حزيران/يونيه، وفقا لبيانيه المؤرخين ٢٠ آذار/مارس و ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢، ويوافق على نتائج ذلك الاجتماع. ويؤكد المجلس على الدور البالغ الأهمية الذي يُنتظر من الفريق أن يؤديه في تعبئة الدعم على الصعيد الدولي للجهود التي تقودها الدول الأفريقية بشأن الحالة في مالي، ويشجعه على عقد اجتماعات منتظمة واتخاذ كل التدابير المناسبة لتنفيذ نتائج اجتماعه الافتتاحي تنفيذا كاملا؛

٧ - يكرر إدانة الاتحاد الأفريقي الشديدة للهجمات المسلحة ضد دولة مالي والوجود الخطير غير المقبول للجماعات الإرهابية والإجرامية في الجزء الشمالي من البلد، وإدانته كذلك للتهديد الذي يشكله اللجوء إلى التمرد بالنسبة لقدرة الدول الأفريقية على البقاء ولعمليات التحول الديمقراطي في القارة؛

٨ - يدين أيضا ما ترتكبه الجماعات الإرهابية المسلحة العاملة في الجزء الشمالي من مالي من انتهاكات لحقوق الإنسان ومن تجاوزات، ويعرب عن القلق إزاء الحالة الإنسانية في الميدان. ويثني على البلدان التي تستضيف عددا كبيرا من اللاجئين الماليين، وهي بوركينا فاسو والجزائر وموريتانيا والنيجر، ويسلم بالعبء الذي تتحمله هذه البلدان من جراء هذه الحالة. ويثني المجلس أيضا على المنظمات الإنسانية المعنية بعمليات الإغاثة لما تبذله من جهود، ويحث الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي ككل على تقديم المساعدة اللازمة للسكان المدنيين المتضررين؛

٩ - يعرب عن تأييده التام لجميع الجهود الرامية إلى التصدي بوسائل سلمية لأسباب ظاهرة التمرد المتكررة في شمال مالي، وللحوار مع جماعات مالي التي تلتزم بالتفاوض على أساس المبادئ التالية: الاحترام التام للوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لمالي، اللتين لا يمكن أن تخضعا لأي مناقشة أو تفاوض، والرفض الكامل لأي لجوء إلى التمرد المسلح، والرفض الكامل لأي علاقة مع الشبكات الإرهابية والإجرامية، التي يجب تحييدها بجميع الوسائل الشرعية الممكنة؛

١٠ - يؤكد من جديد تأييده لمواصلة وساطة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بمشاركة البلدان الرئيسية، وفقا لبيانه المؤرخ ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢، ويطلب إلى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي أن يتخذ من التدابير ما يراه مناسبا لدعم جهود الوساطة وتيسير التنسيق فيما بين جميع الأطراف المعنية؛

١١ - يؤكد على الحاجة الماسة إلى تهيئة بيئة مؤاتية لتمكين المؤسسات الانتقالية من ممارسة مسؤولياتها بشكل كامل، في ظروف آمنة ودون أي تدخل من المجلس العسكري وأنصاره المدنيين، وكذلك على ضرورة الاحترام التام للحريات الأساسية. وفي هذا الصدد، يدين المجلس بشدة الاعتداء الجسدي غير المقبول على الرئيس المؤقت، ويدعو إلى الإسراع بتحديد هوية الأفراد الضالعين في هذا الاعتداء ومحاكمتهم، ويطالب بحل المجلس الوطني لاستعادة الديمقراطية وإعادة بناء الدولة الذي لا يتماشى وجوده، بأي شكل من الأشكال، مع إعادة النظام الدستوري في جمهورية مالي. ويكرر المجلس الإعراب عن عزمه على اتخاذ جزاءات وفرضها على جميع الأفراد الذين يتصرفون تصرفا يعرقل العودة الكاملة إلى النظام الدستوري، ويطلب إلى المفوضية أن تقوم، بالتشاور مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأطراف الأخرى المعنية، بوضع قائمة أولية بالأفراد والكيانات، لا سيما أعضاء المجلس العسكري وأنصارهم من المدنيين، الذين يتصرفون بشكل يقوّض عملية العودة إلى النظام الدستوري، وذلك للنظر فيها واتخاذ إجراء بشأنها؛

١٢ - يعرب عن تأييده الكامل للمؤسسات الانتقالية، ويحث جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والشركاء على تقديم المساعدة اللازمة لتيسير تحقيق أهداف العملية الانتقالية، ألا وهي إعادة تنظيم وهيكلة قوات الأمن والدفاع، وإعادة سلطة الدولة في جميع أراضي مالي، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، في غضون فترة الاثني عشر شهرا المتفق عليها؛

١٣ - يطلب إلى حكومة مالي أن تضطلع على نحو كامل بمسؤولياتها في إدارة عملية الانتقال، ويؤكد على ضرورة التعاون الوثيق والمستمر بين الحكومة ومختلف الأطراف السياسية الفاعلة والمجتمع المدني في مالي بشأن التحديات المختلفة التي تواجه البلد، ويشجع جميع الأطراف المعنية في مالي على القيام سريعا، وبدعم من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بوضع خريطة طريق تبين المهام المختلفة التي يجب الاضطلاع بها خلال الفترة الانتقالية، تيسيرا لتحقيق الأهداف المحددة؛

١٤ - يؤكد من جديد أحكام المادة ١٦ من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي التي تتناول العلاقة بين الاتحاد الأفريقي والآليات الإقليمية لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها، التي شكل جزءا من البنية الأمنية العامة للاتحاد، وكذلك ما ورد في مذكرة التفاهم المؤرخة كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ بشأن التعاون في مجال السلم والأمن، التي أُبرمت بين الاتحاد والآليات الإقليمية عملا بالمادة ١٦ من بروتوكول مجلس السلم والأمن. ويأذن المجلس ضمن هذا الإطار وبالإشارة إلى تأييده السابق لتنشيط القوة الاحتياطية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لتلك الجماعة بأن

تقوم، بالتآزر حسب الاقتضاء مع البلدان الرئيسية، أي الجزائر وموريتانيا والنيجر، بوضع الترتيبات العسكرية والأمنية اللازمة لتحقيق الأهداف التالية:

(أ) ضمان سلامة المؤسسات الانتقالية؛

(ب) إعادة هيكلة قوات الأمن والدفاع في مالي وإعادة تنظيمها؛

(ج) إعادة سلطة الدولة على الجزء الشمالي من البلد ومكافحة الشبكات الإرهابية والإجرامية.

١٥ - يطلب إلى البلدان الرئيسية أن تساهم، حسب الاقتضاء، في صياغة التدابير العسكرية والأمنية المذكورة أعلاه وتخطيطها وتنفيذها في مالي؛

١٦ - يهيب بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يوافق، كمسألة عاجلة، على النشر المقرر لقوة تابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على النحو المبين أعلاه، وأن يقدم دعمه الكامل للجهود التي يجري بذلها لتحقيق هذه الغاية. ويدعو المجلس جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي القادرة، وكذلك شركاء الاتحاد الأفريقي، لتقديم دعم لوجستي ومالي وتقني للجماعة الاقتصادية وللمساعدة في إعادة هيكلة وتنظيم قوات الأمن والدفاع في مالي وتزويدها بالمعدات؛

١٧ - يطلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن يقوما، بدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين وبالتشاور مع جميع البلدان المجاورة لمالي، بالإسراع باستكمال العمل الذي بدأ فعلا لتحديد ولاية القوة بوضوح، وبلورة عملياتها والوثائق الأخرى ذات الصلة، دعما للطلب الرسمي المقدم إلى مجلس الأمن للحصول على إذن بتوفير مجموعة من تدابير الدعم ممولة من المساهمات التي تقررها الأمم المتحدة. ويطلب المجلس إلى رئيس المفوضية أن يتولى تنسيق هذه العملية مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجميع الأطراف الفاعلة الأخرى المعنية، من أجل استكمالها في غضون ثلاثة أسابيع من تاريخ اتخاذ هذا المقرر؛

١٨ - يكرر التأكيد على ضرورة اتباع نهج إقليمي طويل الأجل لمعالجة المشاكل الهيكلية التي تواجه منطقة الساحل. وفي هذا الصدد، يؤكد المجلس على أهمية الاستراتيجية المعتمدة في اجتماعه الوزاري المعقود في باماكو في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢ (PSC/MIN/DCI.(CCCXIV))، ويطلب إلى المفوضية أن تعمل بنشاط على كفالة متابعته وتنفيذه؛

١٩ - يقرر أن يبقي هذه المسألة قيد نظره الفعلي.